حرية
عدالة
مواطنة

البديل

اسبوعية-سياسية-مستقلة

رئيس التحرير : حسام ميرو

العدد (١٥٨) ٢٠١٤/٠٩/٢١ م

www.al-badeel.org

Issue (158) 21/09/2014

أكراد وعرب : أبطال الفرص الضائعة

أكراد سوريون على الحدود التركية

حسام ميرو

منذ أيام يشن "داعش" هجوماً على قرى يقطنها أكراد سوريون، واضطر الآلاف منهم للجوء إلى تركيا هرباً من التنظيم، وراحت أصوات كردية تنادي بتضامن القوى الكردية في وجه "داعش" بعيداً عن الخلافات السياسية، وصرّح مسعود البرزاني بضرورة استعجال الضربات الأميركية لحماية الكرد.

اليوم، يشعر أكراد سوريا أنهم أمام التهديدات ذاتها، وأن الانقسامات الأيديولوجية فيما بينهم ليست ذات مغزى حقيقي في ظل ما يتعرضون له، وأن استمرار هذه الانقسامات على النحو الذي كانت عليه ستكون ضريبته كبيرة على مجمل الكرد السوريين.

زادت حدة الخلافات بين الأحزاب الكردية بعد انطلاقة الانتفاضة السورية، وكانت لهجة التخوين سائدة من تحت الطاولة أو من فوقها، وحاول فريق منهم إقصاء الآخرين، في محاولة فرض نفسه زعيماً وناطقاً باسم مصالح الكرد السوريين، وليس خافياً على أحد أن بعضهم حظي بمباركة رئاسة إقليم كردستان العراق، وبعضهم الآخر كان يستقوي بما يملكه من قوات على الأرض، واليوم يواجه الكرد السوريين تنظيم "داعش"، وأمامهم تحدي الصمود في وجه آلته الضاربة.

الأخطاء السياسية والقراءة المشوشة للمصالح ولمواقف الدول الإقليمية كانت سبباً في انقسام القيادات الكردية، وعوضاً عن توحيد تلك القيادات رؤيتها وعملها في وجه مرحلة حرجة من تاريخ سوريا والمنطقة انشغلت في تأجيج الخلافات، وفي زيادة الخلافات بين عموم الكرد أنفسهم.

موقف الأكراد من الانتفاضة السورية والانخراط في العمل السياسي فيها كان أيضاً فيه الكثير من الأخطاء الاستراتيجية، وتمّ التوقف في الكثير من الأحيان عند تفاصيل لا معنى لها عوضاً عن التوجه بشكل مباشر إلى جوهر المسائل، أو ربما المسألة الأساسية، وهي الوحدة والعمل من أجل إحداث التغيير السياسي في سوريا أولاً.

الخلافات بين العرب والكرد السوريين في سياق الانتفاضة كانت تنطلق أيضاً من قراءات خاطئة، ومن رؤى ومواقف استباقية لدى كل طرف. وفي أكثر من مناسبة انشغل الأكراد بمحاولة تثبيت حقوقهم القومية المستقبلية في الوقت الذي كان فيه العمل يجري على توحيد المعارضة السورية (كما في مؤتمر توحيد المعارضة السورية في 2و3 يوليو/تموز 2012).

ما يواجهه الكرد السوريين اليوم من تهديد "داعش" لهم هو نتيجة ليس فقط لما وقعت فيه القوى والقيادات الكردية، وإنما لمجمل الأخطاء التي وقعت فيها المعارضة السورية ككل، فعوضاً عن توحيد الجهود والعمل على بلورة رؤية لعملية الانتقال السياسي في سوريا راح كل فصيل من فصائل المعارضة يحاول الهيمنة واحتكار القيادة وما يتبعها من امتيازات، وهو ما حدث أيضاً في مؤتمر القاهرة، وغيره من المناسبات التوحيدية الفاشلة.

وفي ظل حالة الانقسام التي عاشتها المعارضة السورية العربية والكردية كانت الوقائع على الأرض تتغير، وباتت الغلبة للفصائل المسلحة التي لا تأتمر بأية قيادة سياسية، وملء "داعش" الفراغ الذي خلّفه الانقسام السياسي والعسكري، وباتت عملية توحيد المعارضة في برنامج عمل ورؤية موحدة أمراً مستحيلاً، في ظل تعدد المواقف والمصالح والولاءات، وبات "داعش" هو العنوان الأبرز في الساحة السورية والدولية، وخطراً يهدد عموم السوريين من دون تمييز بين عرب وأكراد، فهو يخوض حربه الكبيرة ضد الجميع، بينما يخوض الجميع حروبهم الصغيرة.

على الرغم من إدراك كل الفصائل المعارضة لأهمية مفهوم التناقض الرئيس، والذي يحدد الأولويات، إلا أنها عملت فعلياً على التناقضات الثانوية، وعوضاً عن أن يكون الانتقال السياسي في سوريا هو التناقض الرئيس الذي يجمع كل القوى ويوحد جهودها، ويقلص من التباينات فيما بينها، ويكون هو السياق الذي تُحل فيه كل التناقضات الأخرى، راحت التناقضات الثانوية تأكل التناقض الرئيس، وباتت الخلافات الأيديولوجية والحزبية والقومية هي المهيمنة على العمل السوري المعارض، ما جعل كل القوى تفقد البوصلة، وهو ما سمح بتحول الانتفاضة على النظام إلى حرب طاحنة بين الجميع.

أكلت الخلافات العمل السياسي المعارض، وقوضت إمكانات الحد من الكارثة السورية، وأسهمت في إطالة عمر النظام، وفي نمو التطرف وتنظيماته، وبات السوريون اليوم بين مطرقة النظام وسندان "داعش"، والاثنان لا يفرقان بين عربي وكردي.

بعد كل ذلك، يمكن إطلاق لقب أبطال الفرص الضائعة على القوى العربية والكردية على حد سواء، فكلاهما تسابق على إضاعة الفرص، وكلاهما يدفع الثمن، وقبلهما سوريا بكل مكوناتها.

الأوروبيون والخليجيون هم الأكثر غنى والأشد ولاءً

المهاجرون والأنصار في تنظيم «داعش»

عصام عطا الله

تستمر «البديل» في نشر تحقيقاتها من الأراضي التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية في الشام والعراق «داعش»، محاولة في ذلك تقديم مقاربات للواقع المعيشي والتعليمي والاقتصادي تحت ظل سيطرة «داعش»، وفي هذا العدد تتناول «البديل» موضوع المهاجرين والأنصار الذين ينتمون للتنظيم، وتوضيح الفروق فيما بينهم، وتعامل الناس معهم، وذلك من خلال شهادات يقدمها بعض عناصر التنظيم نفسه، أو بعض السكان المحليين الذين يعيشون الواقع الجديد الذي فُرض عليهم:

يقسم تنظيم الدولة المنتسبين إلى صفوفه إلى مهاجرين وأنصار، والمقصود بالمهاجرين عناصر التنظيم من غير السوريين سواء أكانوا عرباً أو أجانب، ويقصد بالأنصار السوريين، وقد يطلق بعض أعضاء التنظيم كلمة أنصاري على أي سوري مقيم في مناطق سيطرة تنظيم الدولة. واتخذوا التقسيم تيمناً بالمهاجرين من أهل مكة، والأنصار من أهل المدينة.

وتميز المهاجرون الأوائل بالإخلاص الشديد للتنظيم، فقاموا بشق جوازاتهم ليعبروا عن هذا الإيمان بأن دولتهم باتت دولة الإسلام، وأنه لم يعد يربطهم ببلدهم الأصل أي رابط سوى الأمل بفتحه وضمه لدولة الخلافة التي يحلمون بها، والتي تمتد من الشرق إلى الغرب كما كانت مساحة الخلافة الأموية أو العباسية أو العثمانية.

أبو حارثة مهاجر من السعودية قال: هجرنا أهلنا وأرضنا التي ولدنا وتربينا عليها وتركنا أموالنا، وجئنا لنقيم دولة الخلافة الإسلامية، فنحن هجرنا دولة الكفر والطاغوت إلى دولة الإسلام حيث يقام شرع الله، ونعمل على رفع راية التوحيد وفتح البلدان، وقريباً بإذن سنفتح الجزيرة العربية كما فتحها النبي صلى الله عليه وسلم.

أما الشيخ فراس، وهو إمام مسجد فناقض ما قاله أبو حارثة وقال: لا هجرة بعد فتح مكة، ولا أعلم كيف جعلوا لأنفسهم هذه الألقاب، فهم يعدّون كل البلدان عدا الدولة الإسلامية بلاد كفر، مقاييسهم عجيبة غريبة، ولكن أسأل سؤالاً واحداً: قبل وجود تنظيم الدولة منذ أعوام قليلة، أكانت الدنيا كلها بلاد كفر؟!

ويلاحظ فروق واضحة بين المهاجرين والأنصار سواءً على مستوى تقبل المجتمع لهم، أو الكفاءات العلمية، أو الإيمان بمبادئ التنظيم، أو المستوى

تميز المهاجرون الأوائل بالإخلاص الشديد للتنظيم فقاموا بشق جوازاتهم ليعبروا عن ولائهم

المادي، أو الاستعداد للتضحية. فيتعرض المهاجرون لصعوبات كثيرة تعود أساساً لرفض السوريين على العموم أن تخطف ثورتهم، وعدم قابلية الحكم من قبل الأجنبي، وبهذا الصدد قال قيس، وهو محام: : ليس مقبولاً بعد كل هذه التضحيات أن نستبدل الأجنبي بالطاغية، فنحن قمنا بثورتنا من أجل أن نعيش بحرية وكرامة ونقرر مصيرنا بأنفسنا لا أن يأتي زيد أو عمرو ليفرض علينا بالقوة أسلوب حياته.

فمعظم المهاجرين الذين لم يحضروا زوجاتهم أو كانوا عزاباً بقوا دون زوجات لأن المجتمع السوري بالغالب يرفض تزويجهم، فإضافة للحاجز النفسي (عدم قابلية الزواج ممن قاتل الثوار) يخشى من المستقبل الغامض للفتاة مع أحدهم.

أم براء: لا أقبل أن أزوج ابنتي لأحدهم، فنحن لا نعرفهم، ولا نعرف أهلهم، كما أن طباعنا وتقاليدنا وأعرافنا تختلف عنهم، ولا تنس المستقبل المجهول لهم، بصراحة أنا أفضل أن تصبح ابنتي عانساً على هكذا زيجة.

ولكن بعض الناس زوجوا بناتهم لمهاجرين، وذلك بعد استقرار التنظيم في مناطق سيطرته وأغلب من زوج بناته إما تقرباً من التنظيم أو أنّ العائلة أصبحت جزءاً من التنظيم بعد انضمام عدد كبير منها ومبايعتهم لتنظيم الدولة فمصيرهم بات كمصير المهاجرين سيرحلون إذا رحل التنظيم.

أما الأنصار فيعيشون قلقاً نفسياً لأنهم يعيشون في مناطق ثارت على الأسد وذاقت طعم الحرية، مناطق تنظر للثوار نظرة احترام وتقدير، كما أنهم يشعرون برفض المجتمع لهم، ويدركون أن سلطتهم قائمة على القوة.

أبو ريان عامل عادي: بالأمس القريب كان ينكر خروجنا بالمظاهرات ضد النظام، واليوم يريد أن يكون حاكماً علينا، كثير منهم انتسب من أجل مصلحته الشخصية، وجرياً وراء المنفعة.

وتلعب اللغة عاملاً مساعداً يحول دون اندماج المهاجرين الأجانب بالمجتمع السوري، فحصلت كثير من الأخطاء العسكرية نتيجة صعوبة التواصل مع العنصر الأجنبي. يحدثنا أبو حاتم مزارع من الريف الشمالي: قام عنصر أجنبي أعتقد أنه قوقازي بذبح الابن الأكبر لأحد شيوخ العشائر نتيجة خطأ في التواصل، فظنه من الجيش الحر بعد أن وجد قطعة سلاح في بيته، وفي اليوم التالي قدم تنظيم الدولة اعتذاراً للأب، وطلب منه تقديم شكوى لأخذ الدية عن القتل الخطأ، بهذه البساطة ذبح الرجل.

ويتميز المهاجرون الأوائل بأن قسماً كبيراً منهم يحمل شهادات علمية من جامعات مرموقة هذا بالنسبة للأوربيين، ولكن تحصيلهم الشرعي ضعيف جداً، ولا يتعدى مفاهيم بسيطة عن الإسلام، وهي مفاهيم قائمة على التشدد الذي زرعه التنظيم، وهذا يدفعهم للتحجر أكثر، لأن ضيق الأفق عندهم يجعلهم يحسبون أن البقية على خطأ، وأسندت المهام الشرعية للمهاجرين الخليجيين غالباً لأنهم أقوى من يحمل علماً شرعياً، ولا سيما من الجيل الأول، فيندر أن تجد شرعياً سورياً.

ويلاحظ غياب الكفاءات العلمية السورية ضمن التنظيم، فغالبية السوريين (الأنصار) من ذوي التحصيل العلمي المتدني، فأصحاب الشهادات الجامعية وما فوق إما انخرط مع الثورة أو هاجر أو بقي في الفئة الصامتة، ولم يرضَ الانخراط في صفوف التنظيم، وهذه أكبر طعنة توجه للتنظيم حيث يضطر لتعيين شرعي بعد دورة شرعية مدتها 6 شهور دون أن يكون حاصلاً على الثانوية!. كما يترك شرخاً وعيباً في تنظيم الدولة.

يحدثنا جمال وهو قاض سابق: الشرعي يعني أنه قاض، ومفروض أن يكون حاصلاً بالحد الأدنى على شهادة جامعية في الحقوق أو الشريعة أو ما يوازيهما ناهيك عن التدريب والدورات، لكن هذا للأسف مفقود عند تنظيم الدولة، ولا سيما بعد تمدده وحاجته لشرعيين، وإحجام السوريين عن التعاون معه.

الأجانب في معظمهم من جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق، أما العرب فغالبيتهم من الخليجيين، لذلك تجد الأجانب من غير الأوربيين أحوالهم المادية متواضعة، أما الخليجيون فآثار الغنى والترف المادي واضحة، أما العرب من أبناء

يتسابق المهاجرون لتنفيذ للعمليات الاستشهادية وندر أن تجد أنصارياً قام بعملية استشهادية

المغرب العربي فأحوالهم المادية متواضعة.

أبو النور صاحب محل أدوات منزلية: أغلب الأجانب يشترون من عندي دون أن يسألوا غالباً عن الأسعار، فبعد أن يأخذ ما يحتاجه يسألني عن المبلغ الإجمالي، ويدفع دون أن يساوم أبداً، فأحوالهم على العموم تبدو أنها ميسورة.

أما السوريون (الأنصار) فالجيل الأول منهم يتميز بالغنى، وهم من السوريين الذين ولدوا أو عاشوا في الخليج، أما الجيل الثاني فأغلبهم فقراء أو من متوسطي الحال، ويعتمدون في عيشهم على رواتب التنظيم والمكافآت والبدلات التي يصرفها لهم، ولعب الأغنياء منهم دوراً كبيراً في بداية نشوء التنظيم كعمرو العبسي أبو الأثير والي حلب السابق.

يتميز المهاجرون باستعدادهم للتضحية وتسابقهم للعمليات الاستشهادية، فأغلب من يقوم بها من المهاجرين، وندر أن تجد سورياً (أنصارياً) قام بعملية استشهادية ضمن التنظيم، ويتسابق المهاجرون على هذه العمليات لذلك تجدهم يسجلون أسماءهم على الدور، فتجد مهاجراً يحمل الرقم 500 وكذا ينتظر دوره بشوق.

ويتميز المهاجرون بوجود خبرات عسكرية وقتالية عالية، فجلهم له تجارب وخبرات من معارك سابقة، ويلعب المغاربة دوراً كبيراً في مجال

أسندت المهام الشرعية للمهاجرين الخليجيين غالباً لأنهم أقوى من يحمل علماً شرعياً

التدريب العسكري، ومن الوجوه العسكرية اللامعة لتنظيم الدولة في سورية عمر الشيشاني، ولعب دوراً بارزاً في تحرير مطار منغ العسكري قبل أن يعادي الثورة ويبايع التنظيم. وهذا دليل على تمكن عقيدة التنظيم وتجذرها في قلوب المهاجرين على عكس السوريين.

أبو علي بائع خضار: منذ أيام مرّ علي جاري في السكن وطلب مني الدعاء له، ورأيته مبتسماً فرحاً، فظننت أنه وجد عروساً، أو حققوا انتصاراً لأتفاجأ بقوله: عندي عملية استشهادية بعد أيام أدع لنا بالتوفيق، في حين تجد قريبي السوري يدخن سراً في بيته، وإذا نزل للمدينة عاب على الآخرين تدخينهم!

المهاجرون لا سيما الأجانب لطيفي المعاملة مع الشعب، ولأنه لا يعرف اللغة يبتسم في وجهك ويطلب حاجته بالإشارة أو كلمات بسيطة، في حين تجد كثيراً من السوريين المنتسبين للتنظيم جافاً غليظاً يحاول أن يثبت ولاءه للتنظيم من خلال تشدده.

سعيد معلم مدرسة قال: بالأمس القريب كان بعضهم لا يصلي ويدخن، واليوم يمارس علينا دور المرشد، ويحكم على هذا بالكفر وهذا بالضلال وذاك بالفسوق، وينسى حاله القريب جداً.

المهاجر ضمن مجموعته وبين عناصر التنظيم له الكلمة العليا ويحترم من الجميع، وذلك لعقد النقص الموجودة لدى السوريين تجاه الهالة التي يحملها المهاجر، إضافة لكونه أكثر إقداماً بالمعارك، وقد هجر بلاده وجاء لمساندة إخوانه وإقامة شرع الله .

وقد استخدم التنظيم المهاجرين في معاركه الأولى في سورية، واستثمرهم في جذب الشباب المتحمسين لتنظيم الدولة، وهو الآن يعتمد على الأنصار لأنهم أصبحوا أكثرية، وهم من أبناء الشعب، ولهم صلاتهم وعلاقاتهم في محاولة من التنظيم أن يتبنى أبناء البلد مشروعه ويساندوه ويكونوا حاضنته في معاركه المتوقعة مع الغرب.

كيف يقرأ السوريون محاربة «داعش»؟

ياسر بدوي

إن التباس الفهم للتطور الحاصل على صعيد سوريا والمنطقة، والمتعلق بتشكيل التحالف الدولي لمحاربة تنظيم الدولة "داعش" ، مرده إلى عدة عوامل متناقضة بين أطراف التحالف المفترض أنهم اصدقاء للشعب السوري، فضلاً عن العداء الطبيعي من حلف موسكو طهران والنظام السوري ، ما يهدد إمكانية نجاح الحلف في تحقيق اهادفه التي شكل من أجلها، ومن بين تلك العوامل التي أدت إلى قراءات خاطئة:

سياسية الأطراف السياسية المتناحرة التي تعتمد المصلحة الحزبية كأساس في الرؤية السياسية ، و تتقدم على مصلحة الوطن، كما هو موقف الإخوان المسلمين الذي رفض تأييد التحالف وربطه بالإعلان عن إسقاط النظام أولا، كذريعة للرفض، و نسى المكتب السياسي للجماعة وتجاهل حق أمريكا في ممارسة السياسة وفق المحددات التي تتيحها اللعبة الدولية.

و بالترابط مع السياسات المتناحرة تأتي الاصطفافات الإقليمية المتنافسة في لعب الأدوار في المنطقة، وانعكاس ذلك على خطة ضرب "داعش"، إذ تستعيد هذه الاطراف قصة المشاركة في جنيف 2 ، و التناقضات التي هددت نجاح المؤتمر وأعطت الذرائع لتعطيل إقرار بنوده.

الضعف الصارخ في القراءة السياسية للموقف الأمريكي ، المتاح للتحرك، و الاستفادة من هذا الهامش للبناء عليه، واستثماره في مسار الثورة السورية، وهنا بيت القصيد، و هنا العودة الى بدايات الثورة و الأخطاء و الانحرافات التي لحقت بالثورة، ومنها خطأ الشعارات المتسرعة التي تبنتها النخب السياسية ، دون منهجية سياسة لتحقيقها، و تتعلق بفكرة إسقاط النظام و كيفية اسقاطه، وإمكانية اسقاطه؟ ، حيث تشعبت فكرة النصر وسيطر النصر العسكري على مسار الثورة ، من دون العمل على الحل السياسي و المدني، وكان من الطبيعي خلق عقل يائس من العمل السياسي منتظراً للقوة العظمى أن تسقط النظام بالقوة العسكرية، وهو ما عسكر الثورة و المجتمع، و هذه القناعة جعلت التشنج الرفضي يسطر على عقل السوريين. وأدت إلى فقدان الثقة بالسياسة الأمريكية من دون استثمار الهوامش التي تتيحها، وعدم رؤية القواعد التي ترسمه أمريكا لحل الصراع، و هي حتمية الحل السياسي عبر الضغط العسكري، وتقليم أظافر الخصوم.

المخاوف التركية المنطقية من التحالف الدولي ضد داعش و تتعلق بتسليح حزب العمال الكردستاني، ما يهدد المصالحة التركية الكردية، فضلاً عن المخاوف غير المبررة بإعادة انتاج النظام السوري.

السياسة الأمريكية المتناقضة و غير الحاسمة تجاه سوريا، بعد أربع سنوات من حمام الدم، و تورط الإدارة الأمريكية بمواقف و تصريحات لم تترجم سياسياً على الأرض، واعتمدت السياسة المطلقة و البطيئة، بينما كان المطلوب السرعة في اتخاذ مواقف حاسمة.

في المعطى السياسي، و القراءة السياسية، مع الخذلان الأمريكي المفترض ؟ فإن قراءة السياسة الأمريكي الحالية قائمة على حتمية الحل السياسي في سوريا، بعد تجربة العراق و إقصاء المالكي، وكانت التحذيرات الأمريكية حادة تجاه النظام، فقد حذر الرئيس الأميركي باراك أوباما نظام الأسد بقوله: "إذا فكر الأسد وأمر قواته بإطلاق النار على الطائرات الأميركية التي تدخل المجال الجوي السوري، فسندمر الدفاعات الجوية السورية عن آخرها، وسيكون هذا أسهل لقواتنا من ضرب مواقع داعش". من جانبه حذر وزير خارجيته جون كيري نظام الأسد من القيام بـ "أي عمل يندم عليه" باعتبار أن واشنطن لن تنسق معه حول ضربات جوية محتملة ضد تنظيم داعش. وقال كيري لشبكة "سي بي إس" : "لن ننسق الحملة الجوية مع نظام الأسد"، وكذلك وافق الكونغرس الأمريكي على تدريب المعارضة المعتدلة لسد الفراغ؟

لم تكن المواقف المعلنة مساعدة على صياغة رؤية للسوريين، بقد ر ما ساهمت في المتاهة السورية، و حرفها عن مسارها الطبيعي، فوصلت بعض التصريحات إلى حد تخوين من يشترك في التحالف الدولي ضد داعش ؟ وجعلت قنوات إعلامية تقرر أن ضرب "داعش" إضعاف للسنة ؟ والقضية لو قدر لها ان تقرأ سياسيا لعرضت ببساطة : هل ضرب "داعش" في مصلحة الشعب السوري و الثورة ، أم لا ؟ والجواب واضح لمن يريد رؤيته و التعامل معه، نعم للأسباب التالية المختصرة :

"داعش" الوجه القبيح لاغتصاب الثورة.

"داعش" أفقد الثورة التعاطف الدولي معها، و كاد أن يعيد تأهيل نظام الأسد .

"داعش" تسيطر على موارد مالية مفيدة للثورة .

"داعش" أقصى المجتمع المدني عن العمل، وهجر النشطاء.

"داعش" شوه و قتل و جلد وسرق و حطم ..... إلخ.

فما حاجة السوريين بهكذا عصابة؟ و ما الدعوات إلى ضرب الطرفين (داعش والنظام) إلا ذريعة تعطل المسعى الأمريكي لفرض الحل.

النواب الستة في الحكومة العراقية بين الترضية الشخصية والمحاصصة الطائفية

موسى القلاب*

أقر البرلمان العراقي أخيراً تعيين ستة نواب، من بينهم ثلاثة نواب لرئيس الجمهورية: هم نوري المالكي، وأسامة النجيفي، وإياد علاوي. وتعيين ثلاثة نواب لرئيس الوزراء هم: بهاء الأعرجي، وصالح المطلك، وهوشيار زيباري. يُضاف للنواب الستة بقية أعضاء الحكومة من حملة الحقائب الوزارية الموزعة مسبقاً، ما عدا أخطر وأهم حقيبتين وزاريتين وهما الداخلية والدفاع، اللتان يتصارع عليهما المتناحرون كالعادة على حلبة المساومات الرسمية العراقية.

فما هو سر تعيين النواب الستة بهذا الشكل وجميعهم من رموز القوى العراقية المتناحرة؟ هل هذا التعيين جاء لأغراض الترضية الشخصية، أم لكوتات المحاصصة الطائفية، أم لإسكاتهم وضمان نجاح حكومة العبادي الجديدة؟.

ثمة سؤال يطرح نفسه حول عدم تشكيل منابر معارضة سياسية حقيقية عراقية بزعامة هؤلاء الرموز الستة، من أجل عراق مستقبلي موحد، ينهي الأحزان والأحقاد، ويتبنى تنفيذ مشروع "مارشال" عراقي لإعادة إعمار العراق وبنائه على أسس جديدة راسخة، وتبني المشروع الأهم ألا وهو "المصالحة الوطنية" العراقية، بدلاً من التقوقع ضمن شرنقة "الترضية" و "المحاصصة الطائفية" الأنانية البغيضة.

لكن السؤال الأهم هو ما هي حدود صلاحيات كلٌ من النائب الأول والثاني والثالث لرئيس الجمهورية، وكذلك النائب الاول والثاني والثالث لرئيس الوزراء، بموجب الدستور العراقي الذي كرَّس الطائفية وحصصها بين الشيعة والسنة العرب والاكراد السنة بأبشع صورها؟

يعتبر بعض المراقبين والمحللين أن تشكيل الحكومة العراقية الجديدة، برئاسة حيدر العبادي، يمثل خطوة أولى مهمة نحو إعادة توحيد البلاد، وتنسيق الجهود الوطنية للتصدي لتنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، لكن كثيرين يرون بعدم وجود مقومات أساسية تضمن لهذه الحكومة "المسلوقة على عجل" إنجاز مهمة مواجهة التحديات التي ما تزال قائمةً في طريقها، والتي من شأنها أن تعيق نجاحها واستمرارها لبلوغ الهدف المنشود.

لقد أثنت الولايات المتحدة بالطبع على الحكومة الجديدة باعتبارها التغيير المطلوب الذي تبنت واشنطن إنجازه بسرعة البرق، من خلال إزاحة حليفها السابق نوري المالكي عن كرسي الحكم، وجاءت بشخصية الظل حيدر العبادي، ومع ذلك بقيت أقليات السنة والأكراد بعيدةً عن التمثيل العادل مقارنة بالكتل السياسية الشيعية المتنفذة حسب رأي العراقيين أنفسهم.

لم يمر ذلك الوقت الطويل حتى ينسى فيه السنة والأكراد بأنهم انسحبوا من حكومة نوري المالكي، وكما اعترفت وأقرت مختلف القوى السياسية الاقليمية والدولية وخصوصاً الولايات المتحدة، أن استئثار المالكي بالسلطة وتشدده في تنفيذ سياساته الطائفية وحصاره العسكري والأمني للأنبار، التي همشت بل خنقت المناطق السنية، كانت مبرراً قوياً لتأجيج الأزمة الراهنة وإعطاء ذريعة لمسلحي الدولة الإسلامية "داعش" التي شكلت قاعدةً شعبية سنية عميقةً وتمكنت من احتلال الموصل وتهديد العاصمة بغداد.

يعلم جميع المراقبين – ربما ما عدا المتزمتين من رؤساء الفصائل والأحزاب الشيعية وقيادتهم الروحية العليا في طهران– بأن نجاح أو فشل حكومة العبادي في مواجهة الدولة الإسلامية ليست بشن الهجمات الأمريكية والحليفة من الجو، أو بإعادة تنظيم الجيش العراقي المنهار، أو بتسليح البشمركة الكردية من قبل الغرب، بل بقدرة الحكومة العراقية على مواجهة الضغائن والأحقاد الحالية التي تملأ قلوب السنة، وإقناعهم لا سيما في المناطق الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية بأن مستقبلاً أفضل ينتظرهم إن انضموا للحكومة في جهودها لمواجهة هذا التنظيم الإرهابي، كما ساهمت قوات مجالس الصحوة السنية في طرد مسلحي "القاعدة" من الأنبار عام 2007.

لكن هل يدرك العبادي ورموز الدوائر الشيعية المتشددة من حوله المغزى الحقيقي لتصريحات البيت الأبيض بأن دمج السنة في الحياة السياسية العراقية يتطلب أكثر من مجرد تخصيص عدد من المقاعد لهم في الحكومة الجديدة؟

صحيح أن العبادي التزم في برنامجه السياسي الذي طرحه على البرلمان، إعطاء سلطات أوسع للأقاليم في كل القطاعات، بما في ذلك قطاع الأمن، ليشارك السكان المحليون في "تكوين حرس وطني كركيزة أساسية للأمن في المحافظات". لكن هل تتبخر هذه الوعود الجميلة كما تبخرت وعود المالكي السابقة، في حين يستمر المركب العراقي بالغرق في مياه الحرب الأهلية والتقسيم؟

لعلّ من أهم العقبات التي تواجه حكومة العبادي هي ملء الفراغ في منصبي وزير الدفاع والداخلية، اللذين أعلن بقاؤهما فارغين لحين التوصل إلى اتفاق بشأنهما. لكن التحدي الحقيقي لا يكمن في تسمية من يُعيَّن لهاتين الحقيبتين السيادتين، بل في تحويل جهازي الأمن والدفاع إلى مؤسسات وطنية حقيقية شاملة، وليس قطاعات طائفية ضيقة، وهنا تجد الحكومة العراقية نفسها مضطرةً لصياغة عقيدة عسكرية وأمنية موحدة لعراق موحد، وهذا ليس بالأمر السهل في ظل عمليات شد القوى العكسية في المجتمع العراقي بعد أن حصل كل ما حصل.

أما أهم مؤشرات فشل الحكومة العراقية الجديدة فيكمن في انها اختطت لنفسها عمليات تجميلية شكلية لا عمليات جراحية حقيقية. فالمالكي الآن نفسه هو أحد نواب الرئيس الثلاث، وهو منصب شرفي بدون أي سلطات حقيقية، ومع ذلك رضي "من الغنيمة بالإيابِ" لإزالة المرارة التي بقيت في حلقه نتيجةً لحرمانه من حقبة حكم كاملة، باتفاق أمريكي – إيراني خذله في آخر لحظة.

يبدو أن العراق اليوم يقف على مفترق طرق، في ظل تهديدات داخلية وصراعات إقليمية وتخبط دولي واضح جسَّد كل إمكانياته وقدراته في طلعات جوية، في حين لم يُعيد هندسة البيت الداخلي العراقي على أسس راسخة وسليمة، مع بقاء المكونات العراقية الأساسية بعيدةً عن التوافق إلا في مجال الحقائب الوزارية ومناصب "النواب الستة"، وهي سابقة عالمية، ربما تصل الى مضاعفات هذا العدد في سنوات قادمة بصورة رياضية طردية.

*عميد(م) باحث استشاري في مركز الشرق للبحوث – دبي

الحرية في التراث الإسلامي: بين «العدل» المعتزلي و«الكسب» الأشعري

■ حكم عاقل

"متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا"، هي العبارة المنسوبة إلى الخليفة الثاني عمر بن الخطاب، والتي باتت عبارة مرجعية لدى بعض التوجهات الإسلامية للتدليل على وجود مفهوم إسلامي أصيل للحرية. إن صحت الرواية التي تنقل هذه العبارة ومناسبتها فإننا بلا شك أمام فكر متقدم نسبياً قياساً على تلك المرحلة التاريخية، لكن لا يمكن مع ذلك أن نسلم باقتراب هذا المفهوم من مفهوم حديث أو معاصر للحرية، ولا حتى من مفهوم الحرية المنظر له في العصور الإسلامية اللاحقة لخلافة عمر بن الخطاب.

فلوعدنا إلى معاجم اللغة العربية، فإن كلمة حرية مشتقة من حر، والحر عند العرب ضد العبد، وجمعه أحرار، ومؤنثه حرة، وجمعها حرائر، ويقابلها الأمة والإماء. أما دلالياً، فالحر هو السيد الشريف الكريم والأصيل النبيل، والحر في الناس أفضلهم وأخيرهم، والفعل الحر هو الفعل الحسن أو الجميل، والكلام الحر هو الفصيح، ومنه سحابة حرة أي غزيرة المطر. وفي كل الاحوال يبدو لنا أن الدلالات اللغوية للحرية في اللغة العربية تشير الى المفاضلة، ولا تتضمن مفهوما عن المساواة. ضمن هذا الإطار اللغوي علينا فهم مصطلح الحرية الذي استخدمه ابن الخطاب.

بمعنى آخر لو كان الغلام القبطي الذي ضربه أحد أبناء والي مصر عمرو بن العاص عبداً أو أمة، فهل كان لابن الخطاب أن يعلن احتجاجاً، وليرسل وراء الوالي وابنه مقتصاً منهما في حضرته؟ إن الحرية المقصودة بالعبارة العمرية لا تقترب من الحرية بمعناها الاصطلاحي والفلسفي سواء كحرية في التنفيذ (القدرة على الفعل)، ولا كحرية في التصميم (القدرة على الاختيار). وكان على الفكر العربي الاسلامي الانتظار ليبدأ التنظير لمفهوم الحرية في خضم الخلافات العقائدية بين التيارات الإسلامية المختلفة والتي أججتها أساساً الصراعات بين الفرق والتيارات السياسية.

تبنت الخلافة الأموية آراء الجهمية (جهم بن صفوان القائل بأن الإنسان مسير وليس مخيرا)، فجعلت منها أيديولوجيا رسمية لامتصاص أي آراء احتجاجية عبر ضمان تسليم الرعية ببني أمية كقضاء من الله وقدره. وقد لعبت الخلافات السياسية دورها في توليد الحركة الكلامية (علم الكلام) ابتداءً مما أثاره الخوارج من جدل سياسي وعقدي حول حكم مرتكب الكبيرة: هل هو مسلم أم كافر؟ مما أدى لاحقاً إلى خلاف عقائدي ومن ثم مذهبي بين الحسن البصري وتلميذه واصل بن عطاء الذي ذهب إلى أن مرتكب الكبيرة في منزلة بين المنزلتين، اي ليس بمؤمن ولا كافر بل هو مسلم فاسق أو عاص، ليمتد التنظير بعد ذلك الى مسائل جوهرية أخرى على رأسها العدل والوعد والوعيد التي ينظر من خلالها المعتزلة لمفهومهم الإسلامي حول الحرية.

ذلك لم يكن ممكناً لولا منهج يسمح بتقديم قراءة مغايرة محتملة للنصوص الدينية، وفق شروط راحت تتضح أكثر مع تطور علم الكلام الإسلامي. ونعني به منهج التأويل، فعبر قسمة النص الى ظاهر وباطن والاعتقاد بأن النص عموما ومعه النص الديني حمال أوجه، أصبح بالإمكان اللجوء الى التأويل كمنهج عقلي في فهم النص بعيداً عن الفهم الحرفي، والذي وإن رأى فيه البعض مدخلا لتعميق الخلاف السياسي والمذهبي فقد أفضى أيضاً الى إشكاليات ميتافيزيقية واجتماعية ومعرفية جديدة، وإلى حقل إسلامي دلالي ومعرفي جديد ومتطور احتل مفهوم الحرية فيه مكانة مركزية.

حادثة تنقلها كتب التراث عن الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز وغيلان الدمشقي، حيث دارت بينهما مناظرة كلامية حول الجبرية والحرية (هل الانسان مسير أم مخير؟) فرأى الثاني أن الانسان مخير مستنداً إلى فهمه للآية الثالثة من سورة الدهر(إنا هديناه السبيل إما شاكرا وإما كفورا). لكن عمر بن عبد العزيز يطالبه بإكمال القراءة حتى الآية رقم ثلاثين من نفس السورة (وما تشاءون إلا أن يشاء الله).. هذا الخلاف ناجم عن اختلاف منهجي القراءة، وما يفضي إليه ذلك من تعدد في الفهم للنص الواحد.

الله عند المعتزلة عادل عدلا مطلقا ينتفي عنه الظلم، وعلى ذلك وتساوقا مع العدل الإلهي فإن الإنسان مخير و إلا انتفى الحساب، فلا يمكن عقلاً أن يكون ثمة عدل إلهي دون مسؤولية الإنسان عن أفعاله. هنا تبرز الحرية الإنسانية في الاختيار والفعل كضامن للعدل الإلهي أكثر من أن يكون الأخير ضامنا لحرية الإنسان. وإذا كان الله عادلا يتوجب أن يكون صادقا في وعده (الثواب) و وعيده (العقاب)، لأن أي تراجع عنهما ينتقص من العدل الإلهي. لذا يقر المعتزلة مع باقي المسلمين بأن الله يحقق وعده كما وعد، ولكنهم يختلفون مع غيرهم في أن وعيده لا يختلف. الأمر الذي يرى فيه خصوم المعتزلة انتقاصا مما يوصف به الله من مغفرة ورحمة.

فسرت المعتزلة القضاء والقدر، بمفهومهما الديني الشعبي، تفسيرا عقليا باعتباره معرفة الله المسبقة لما سيحدث للإنسان، لكن أبو الحسن الأشعري المنشق عن المعتزلة، أدرك خطورة أن يكون الإنسان خالقا لأفعاله، فيمضي لإعادة الاعتبار للقدرة الإلهية المطلقة من خلال ما عرف بنظرية "الكسب" الأشعرية، إذ يلح الأشعري على أن أفعال الإنسان جميعها مخلوقة لله وليس للإنسان سوى اكتسابها، أما القدرة فيه فشيء خارج عنه حسب الأشعري، لأنها لو كانت ذاتية لما فارقته، لكن الإنسان يقدر تارة على فعل ويعجز عنه تارة أخرى. وعلى هذا يكون الإنسان مسير ومخير معاً، فهو مسير لأن لديه قدرة على الاختيار، ومسير لأن هذه القدرة من عند الله، أي أن العبد يستطيع الاختيار بين عدة أفعال ممكنة بفضل قدرة أودعها الله به، لكنه بعد أن يختار يخلق له الله الفعل. هكذا يحافظ الأشعري على مشيئة الله وقدرته المطلقة ممثلة بالقضاء والقدر، ولكنه ينقذ الحساب (الثواب والعقاب) حين يجعل من الأفعال خلقا من الله وكسباً من العبد، الذي يحاسب على أفعاله طالما تمت باختياره الحر.

في حقل الكلام بقي التنظير لمفهوم الحرية والذي عكسته الصراعات الاجتماعية السياسية، حبيس موقع الإنسان في العالم وعلاقته بالله، ولم يستطع الفكر المعتزلي أن يتقدم أكثر لتكريس مفهوم مدني للحرية يتضمن الموقف من موقع الإنسان من النظام الاجتماعي السياسي، وماله من حقوق، وما عليه من واجبات، وبفضل عوامل ذاتية وموضوعية، كانت الغلبة للمذهب الأشعري المكرس اجتماعياً وسياسياً منذ لحظة الإعلان "القادري" الذي اعتبره المذهب الرسمي للمسلمين وأن من خالفه فقد كفر.

لوحة للفنان حسانين مختار

إشكالية المسألة القومية في سوريا

■ فيكتوريوس بيان شمس

تعالت في الآونة الأخيرة الأصوات المنددّة عبر المواقع الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي بقرار وزارة التربية في الحكومة السورية المؤقّتة الذي رفضت فيه اعتماد صيغة "الجمهورية السورية"، بديلاً عن "الجمهورية العربية السورية" عند إصدار شهادات التعليم الثانوي. برّرت الحكومة إصرارها على اعتماد صيغة "الجمهورية العربية السورية" برفض بعض الجامعات في فرنسا وتركيا ودول أخرى أي صيغة مختلفة. والمسألة لا تتوقف عند هذا الحد، فهي تمتد لمشكلة عدم البت في اعتماد أو عدم اعتماد اللغة الكردية كلغة أساسية إلى جانب العربية في مناهج التعليم.

الملفت هنا، أنّه في حين يطالب الأكراد بحقوقهم القومية المشروعة، يتضامن معهم عربٌ تخلّوا عن الفكرة القومية، فيما اعترفوا بها للآخرين، وهذا بالضبط مكمن الانفصام في المسألة. والتي قد لا تجد أي تفسير لها سوى بالكيدية السياسية تجاه النظام الذي استخدم المسألة القومية أسوأ استخدام، ليس ضد الآخرين، بل أولاً وقبل كل شيء ضد العرب أنفسهم، والسوريين في طليعتهم. ففي حين استثمر في مسألة "الوحدة" التي رفعها شعاراً، عمل على تجزئة النسيج الاجتماعي السوري وتمزيقه، وبث الفرقة بين الشعبين الشقيقين في سوريا ولبنان. فيما دفع الفلسطينيين الكثير من الأثمان، دماً على يد جنود هذا النظام وحلفائه سابقاً ولاحقاً، وفقراً وحرماناً في مخيماته إن في سوريا أو لبنان، وانتظاراً للحظة التحرير التي لم تأتِ طوال أكثر من أربعة عقود، ليتبين لاحقاً أنّها لم تكن سوى واحدة من أنجح الاستثمارات السياسية على الساحة العربية.

هذا هو النموذج الذي قدّمه النظام السوري عن القومية العربية، وهذه هي الصورة التي تكرّست في أذهان هؤلاء عنها، لتصل الأمور إلى حد التنصل منها، بل والعداء لها أحياناً.

جرى هذا بالتزامن مع اضطهاد الأكراد، واعتماد السياسات التمييزية ضدّهم، والتحريض عليهم، بل وحرمان الغالبية العظمى منهم، من حق المواطنة والجنسية.

والقومية، هي ذلك المكون الاجتماعي الثقافي ذو القواسم المشتركة في التاريخ واللغة والأرض. وهي عامل جمع، لا تفرقة، فالقومية العربية تتألّف – كغيرها– من مكونات مذهبية وإثنية متعدّدة، تتشارك مع بعضها في مجموعة من العوامل الاجتماعية والثقافية والتاريخية والاقتصادية، وبغيابها، وغياب أي بديل جامع آخر، يصبح المجتمع عرضة للانكشاف والتفتّت.

لكن ذلك لا يعني بحال من الأحوال، أن الشعب هو من لون قومي واحد بالضرورة، فقد تتعايش عدّة قوميات في كيان سياسي واحد، دون أن تطغى واحدة على الأخرى. صحيح أن هذا النموذج لم يتوفّر بعد في العالم العربي، وهو عرضة للاستخدام السياسي من أجل التفرقة، لغياب التجربة الديموقراطية على غرار الفهم الأوروبي لمسألة القوميات في ظل أنظمة ديموقراطية استطاعت أن تتجاوز هذه المسألة منذ زمن بعيد. لكن المرحلة الحالية، والتي تميّزت بمشاركة الأكراد بفاعلية بالثورة على النظام الذي اضطهد الجميع دون تمييز، هي فرصة لإعادة بناء تصوّر جديد، ينطلق من مبدأ المساواة ضمن كيان سياسي واحد، لا من مبدأ استباق نتائج الثورة كما حصل بشكل مؤسف في قضية الطلاب الذين أنهوا مرحلة التعليم الثانوي، ليوضع مستقبلهم على المحك بسبب مشكلة قانونية، لا يُبت فيها إلا من قبل مؤسّسات دولة تمثّل المجتمع ككل.

عدا ذلك، فإن استباق الأمور قبل أن تضع الحرب السورية أوزارها قد يزيد التعقيد تعقيداً، فالثورة كانت عامل توحيد وتجميع لكل ما فرّقه النظام، لكنها في الوقت ذاته سيرورة، قد تنتج عوامل سلبية كتقسيم المنطقة ككل، وهو المحظور الذي يخشاه الشعب السوري بكل مكوناته، لكنه إن وقع، فستكون هذه الصراعات الجانبية واحدة من الأسباب التي سهلت ذلك، عدا عن أنّه إن حصل فعلاً، فإن الخلاف على اعتبار سورية "جمهورية عربية"، يصبح لاغياً بحكم الأمر الواقع.

وهذا ما يحمّل النخب العربية والكردية مسؤولية جدّية، لتبني رؤية مختلفة عن رؤية النظام للمسألة القومية، بمعنى: لا تعالج المسألة القومية من منظور قومي، لما قد يتخلّلها من شوفينية، قد تكون السبب في إعادة المشكلة إلى دائرتها الأولى. بل بالاستفادة من التجارب الأخرى الناجحة والتي استطاعت فيها عدة قوميات التعايش بشكل طبيعي في ظل حكم دولة المؤسّسات، التي لا تفاضل بين قومية وأخرى، مع احتفاظ كل واحدة منها بمميزاتها وخصوصياتها. وبهذا أيضاً، تصاغ الأساسيات ذات الدلالات الرمزية، كاسم البلاد، وعلمها، وباقي رموزها بما يعبّر عن مختلف مكونات الشعب.

والمشكلة الأساس في هذه المسألة التي لم تأخذ حقّها من البحث والنقاش، أن المتحمّسين لها من أبناء القوميتين، يحاكمون الحاضر بناء على أخطاء الماضي، مع أنّهم يعملون سوية على تغيير واقعهم، فيظلمون ماضيهم وحاضرهم ومستقبلهم.

بالإضافة لكل هذا، هنالك قضايا راهنة ذات بعد قومي بالدرجة الأولى، يعيق حلّها التنكّر للعروبة، كقضية الأراضي المحتلة في الجولان وفلسطين وغيرها. في حين يشهد المحيط العربي صعوداً قوياً للقوميات الأخرى كالفرس والأتراك، وهي بالمناسبة أمم تحتوي في تركيبتها الديموغرافية عرباً احتلت مناطقهم في فترات ماضية، تم دمج جزء منهم بالمجتمعات الجديدة بشكل سلس كما حصل في تركيا، بينما يعامل الجزء الآخر على أسس عنصرية كما هو الحال في الأحواز العربية التي احتلتها ايران منذ العام 1920. يتشابه هذا مع ما عاناه الأكراد في نفس هذه البلدان. يضاف إلى هذا، التشرذم العربي الذي ينحو ليس نحو القطرية والانكفاء فقط، بل والتنكّر للقضايا القومية كقضية فلسطين، التي أصبح لكل نظام وجهة نظره في حلّها.

عدم التنكّر للمسألة القومية بوجهيها العربي والكردي أمر ضروري وملح، لكنه بحاجة لأجواء ومناخات مختلفة وبعيدة عن التشنّج والشعور بالإقصاء من هذا الطرف أو ذاك، خاصة وأن الثورة تعتبر بداية إيجابية جديدة، يجب أن تؤسّس لإزالة الشوائب العالقة، ولرؤية حضارية مختلفة عن تلك التي كرّسها النظام، والقائمة في مبدئها على التفرقة والتمييز بين أبناء البلد الواحد.

عصر التنوير ومحدداته

د. عبد الله تركماني (*)

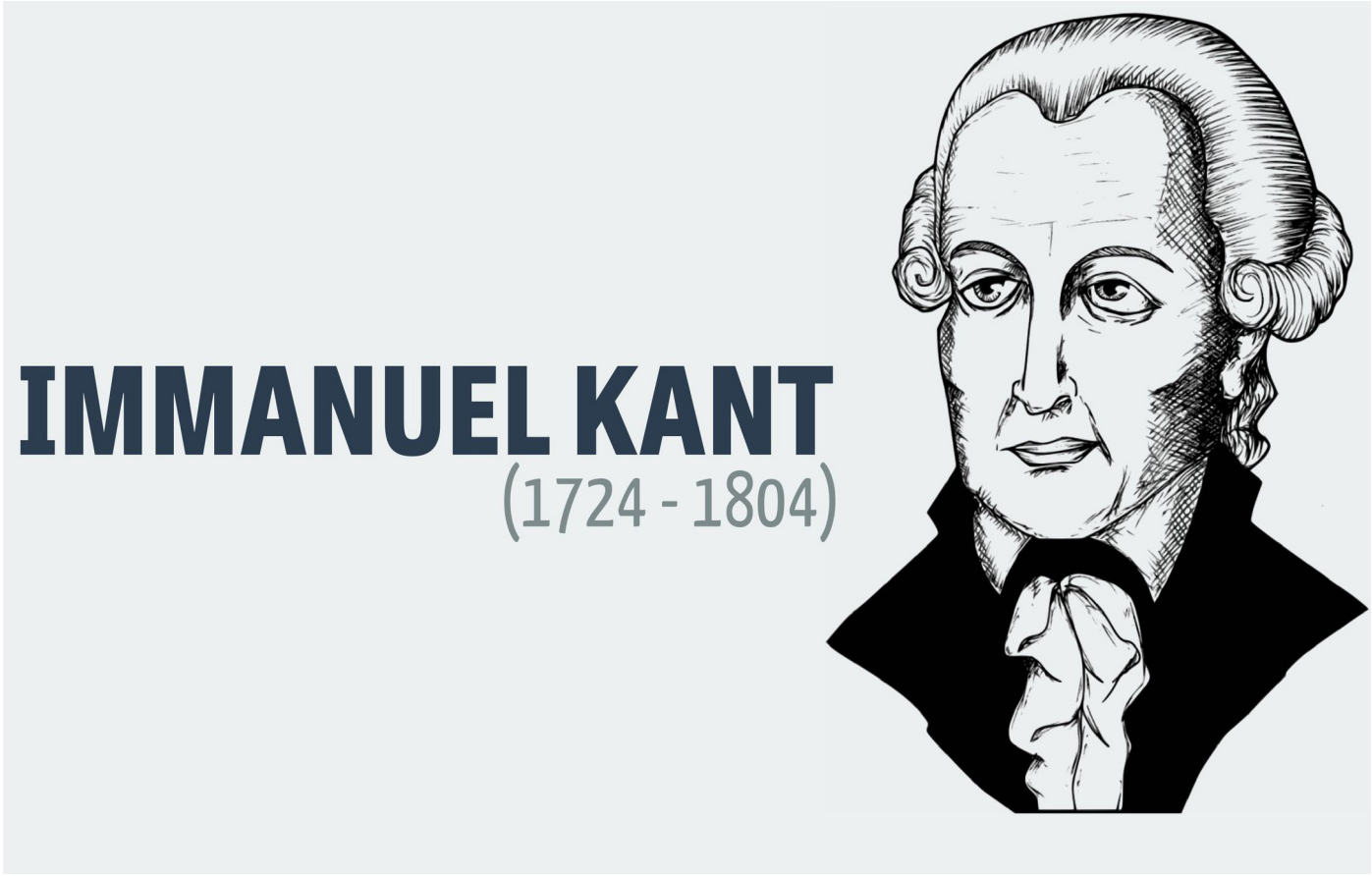

كان فلاسفة التنوير يريدون إصلاح كل شيء: من السياسة، إلى الدين، إلى الاقتصاد. وكان القرن الثامن عشر هو أول عصر في التاريخ يبلور لنفسه برنامج عمل واضح المعالم من خلال كتابات الفلاسفة ومعاركهم الفكرية. ويبدو أن ديكارت (1596 – 1650) كان أول من استخدم مصطلح التنوير بالمعنى الحديث، فهو يتحدث مثلاً عن النور الطبيعي، الذي يقصد به مجمل الحقائق التي يتوصل إليها الإنسان عن طريق استخدام العقل فقط.

ومهما يكن من أمر، فإنّ مصطلح التنوير راح يتخلص – تدريجياً – من الهالة الدينية المسيحية لكي يدل على عصر بأسره: عصر التحرر العقلي والفكري في القرن الثامن عشر، وعندئذ راح يتخذ شكل المشروع الفكري والنضالي الذي يريد تخليص البشرية من ظلمات العصور الوسطى وهيمنة رجال الكنيسة.

فما هو التنوير الذي أحدث انقلاباً جذرياً ومهماً في الفكر الفلسفي والاجتماعي والسياسي في أوروبا بداية؟

كتب كانط عام 1784 مقالاً في مجلة « برلين الشهرية « تحت عنوان: ما هو التنوير؟ ومما قاله فيه: «التنوير هو خروج الإنسان من قصوره الذي اقترفه في حق نفسه، وهذا القصور هو بسبب عجزه عن استخدام عقله إلا بتوجيه من إنسان آخر... ويقع الذنب في هذا القصور على الإنسان نفسه عندما لا يكون السبب فيه هو الافتقار إلى العقل، وإنما إلى العزم والشجاعة اللذين يحفزانه على استخدام عقله بغير توجيه من إنسان آخر...».

ومما لا شك فيه أنّ هذا المعنى يعيد الاعتبار للإنسان بعد أن تم استلابه لقرون طويلة، إنه يعيد له قيمته ويحقق له إنسانيته، إنه شعار الحرية، في مستواها الأساسي، حرية الفكر، حرية العقل. إذ لا يمكن الحديث عن أي مستوى من الحرية من دون تحقق هذا المستوى.

إنّ مفهوم القرن المستنير أو عصر الأنوار كان موجوداً في النصف الأول من القرن الثامن عشر، ولكنه لم يتحول إلى قاعدة للتفكير إلا بعد نصفه الثاني، ويبدو أنّ سبب ذلك يعود إلى حدث فكري أساسي هو: صدور الأنسيكلوبيديا الشهيرة، أي الموسوعة التي أشرف عليها ديدرو (1713 ـ 1784). فهذا المشروع الفكري الكبير هو الذي جمع التنويريين حوله من شتى المشارب والاختصاصات.

وفي تلك الفترة، راح فولتير يبلور الفلسفة الجديدة للتاريخ، وهي فلسفة تقول بأنّ الجنس البشري سائر نحو التقدم والتحسن لا محالة، وأسس بذلك الفلسفة المتفائلة للتاريخ، الفلسفة التي تعطي ثقتها للطبيعة البشرية وتؤمن بطاقات الإنسان وقدرته على تحقيق االتقدم. فالحياة السياسية، ينبغي أن تصبح مستنيرة، أي تمشي على ضوء العقل، وكذلك الأمر في ما يخص الحياة المدنية في المجتمع، والنظام التعليمي والتربوي، وحتى الزراعة، والصناعة، والدين، والأخلاق ...إلخ.

إن ما يميز العصر الحديث، في حقل الأفكار السياسية، هو ظهور الفلسفة السياسية والنظريات الدستورية التي أسست لوجود الدولة الديمقراطية. إذ أنّ المفكرين في هذا العصر أسسوا أنموذجاً جديداً للنظام الاجتماعي، نستطيع أن نصنفه على أنه أنموذج التنظيم من خلال التعددية. لقد علموا أنّ الحرية الفردية والتعددية، وهما متلازمان ونتاجان طبيعيان، لن تكونا سببا للتفجر الاجتماعي والفوضى، بل شكلاً راقياً لتنظيم العلاقات بين البشر. هذه الأسس الفكرية للنظام الاجتماعي هي التي سمحت بإنتاج وتشييد مؤسسات الدولة «دولة الحق والقانون» والنظام التعددي.

وفي الحقيقة أنتج عصر التنوير تيارات فكرية ومذاهب سياسية ونظريات فلسفية واجتماعية مختلفة، كان في مقدمتها فلسفة التاريخ وفلسفة القانون ونظريات العقد الاجتماعي، وغيرها التي طبعت تاريخ الفكر الحديث.

* باحث استشاري في " مركز الشرق للبحوث " – دبي